مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد الأول – المجلد الثاني
يناير 2018
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

قانون جاستا "البعد القانوني والبعد السياسي"

محمد هادي يونس النجداوي
كلية المدينة الجامعية || عجمان || الإمارات العربية المتحدة

الملخص: أخذ موضوع قانون جاستا حيزا كبيرا من النقاش سواء من قبل الباحثين وفقهاء القانون الدولي أو في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، لما يحمله في طياته من صعوبات لم تتبدى بعد حتى يمكن فهمها ووضعها في مسارها الصحيح، وقد ظهر هذا القانون في سياق مضطرب وصاحبته نقاشات متنوعة (حق الفيتو الذي مارسه الرئيس السابق باراك أوباما)، لم تمنع من إصداره، ولم يعرف حتى اليوم المستهدف الرئيسي منه رغم أن العديد من الباحثين يرون أنه يستهدف أموال المملكة العربية السعودية. ولا شك أن هذا القانون له من التداعيات ما ستؤثر على العلاقات الدولية برمتها ويعيد النظر في مفهوم وأسس القانون الدولي. وخلصت الدراسة إلى أن هذا القانون لم يصدر اعتباطيا بل صدر ليؤسس لما بعده للعديد من القضايا ويرسم لرؤية أمريكية مختلفة في المنطقة. لذلك نوصي بضرورة تكثيف الجهود لدرء مخاطر هذا القانون، بحيث تجتمع الدول التي لها مكانتها في المسرح الدولي وتعلن رفضها لهذا القرار غير المسؤول وتتضامن مع الدول التي قد يؤثر عليها.

الكلمات المفتاحية: قانون جاستا، الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية، الإرهاب، القانون الدولي.

المقدمة:

دائما ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مزاعمها حول قضية معينة، تبحث عن تأييد لها من خلال هيئة الأمم المتحدة وكسب تأييد مجلس الأمن. إلا أنها في كثير من الأحيان تصطدم برفض أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الشيء الذي يدفعها للبحث عن تنفيذ قراراتها خارج الشرعية الدولية[1]، سواء بالبحث عن دعم سياسي ولوجستيكي من قبل حلفائها التقليديين، خاصة بريطانيا أو من خلال تفسير قرارات الأمم المتحدة بشكل يتماشى مع أهدافها التوسعية؛ وغالبا، ما تستقبل ذلك وتستدبره بحملات دعائية وإعلامية من كثرتها وضخامتها تستطيع تغليط الرأي العام الدولي ناهيك عن الرأي العام الأمريكي[2].

وفي هذا الاتجاه، صدر قانون "العدالة ضد رعاة النشاط الإرهابي" الذي بات يُعرف اختصارًا بالعربية باسم "جاستا" وبالإنكليزية "JASTA" نسبة إلى مختصرات الكلمات:(Justice Against Sponsors of Terrorism Act) ، ولقي تأييدًا ساحقًا من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، سواءً ممن ينتمون إلى الحزب الجمهوري أو إلى الحزب الديمقراطي، حيث تم تمرير مشروع القانون من قبل مجلس الشيوخ بلا أي معارضة في شهر ماي 2016، وكان مجلس النواب كذلك قد أقره في 28 سبتمبر بأغلبية ساحقة مما يسمح لعائلات ضحايا هجمات 11 سبتمبر وغيرهم بمقاضاة الدول الراعية للإرهاب أمام القضاء الأميركي.

(1) في هذا الصدد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحملة دعائية ضخمة لجلب التأييد في غزوها للعراق سنة 2003 تحت مزاعم امتلاك صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، ولم تراعي نص القرار 1441 الذي أصدره مجلس الأمن الخاص بالعراق، إذ فسرته تفسيرا يروق لمصالحها الخاصة.

(2) عبدالستار رمضان، رؤية قانونية في قانون (جاستا الأمريكي)، 2016/10/11. http://www.rudaw.net/arabic/opinion/11102016

وبالرغم من محاولة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما إسقاط مشروع قانون "جاستا" باستخدامه لحق الفيتو المخول له دستوريا،[3] حيث يملكه في مواجهة قرارات الكونجرس، إلا أن نتيجة التصويت جاءت عكس ما أراده الرئيس أوباما إذ تم رفضها ب 338 نائبا للفيتو مقابل 74 وهو أكثر من أغلبية الثلثين التي يحتاجها مجلس النواب لإسقاط الفيتو. وكان مجلس الشيوخ قد رفض الفيتو كذلك بواقع 97 صوتا معارضا مقابل صوت واحد مؤيد، الأمر الذي يعني أن تشريع "العدالة ضد رعاة الإرهاب" أصبح قانونا ساريا المفعول.

وقد كانت الحجج التي قدمها الرئيس الأمريكي أوباما متماسكة ومقنعة إلى حد ما، حيث أكد أنه من الممكن أن هذا القانون سيرفع الحصانة السيادية في محاكم الولايات المتحدة عن الحكومات الأجنبية التي ليست مصنفة كدول راعية للإرهاب. إذ من خلال مبدأ المعاملة بالمثل يلعب دورا كبيرا في العلاقات الخارجية، والعديد من البلدان الأخرى لديها بالفعل قوانين تسمح بتعديل الحصانات لدولة أجنبية ما على أساس المعاملة التي تتلقاها حكوماتهم في محاكم الدولة الأخرى. لكن رغم وجاهة هذه الحجج التي ساقها الرئيس أوباما؛ فإن الكونجرس الأمريكي لم يقتنع بها وأقر القانون.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

إذا كان قانون جاستا جاء كرد فعل عن أحداث 11 سبتمبر 2001 ولجبر ضرر عائلات الضحايا وتعويضهم؛ فما هي الأسباب الحقيقية التي أنتجت هذا القانون؟ وما هي أبعاده وتداعياته القانونية والسياسية؟

أسئلة الدراسة:

ينبثق عن السؤال الرئيس لهذه الدراسة العديد من التساؤلات الفرعية وهي على الشكل التالي:

1. ما هي الأسباب التي أدت إلى سن قانون جاستا؟
2. ما هي مختلف الأبعاد التي يحملها هذا القانون؟
3. ما هي التداعيات والأثار المترتبة عنه؟
4. كيف ستتعامل معه الدول المشتبه بها؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال:

1. بيان السياق الذي ظهر فيها قانون جاستا ومعرفة حيثياته لتجنب تداعياته.
2. معرفة أن الأسس التي يقوم عليها القانون الدولي ليست صلبة
3. معرفة الأثار التي سوف تنجم عن قانون جاستا.
4. طرح حلول وتوصيات وبدائل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعريف بقانون جاستا ومدى خطورته على القانون الدولي.
2. بيان الأسس الحقيقية التي ينبني عليها قانون جاستا.
3. بيان التداعيات التي يلقيها قانون جاستا على الدول المعنية به.

(3) أنظر المادة الأولى، الفقرة السابعة من الدستور الأمريكي.

منهج الدراسة:

لا شك أن طبيعة البحث هي التي تفرض على الباحث المنهج الذي يتناسب مع دراسته، ويمكن للباحث أن يستعين بأكثر من منهج كلما استدعت الدراسة ذلك؛ ومن هذا المنطلق فقد اختار الباحث لهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ والمنهج القانوني، من أجل تحليل وتفكيك إشكالية الدراسة الرئيس، إذ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جزيئات البحث، وخصوصا في المبحث الأول لمعرفة كافة الأسباب والدوافع المؤدية إلى سن هذا القانون في هذه الفترة بذات أمام المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، كما تم استخدام المنهج القانوني في المبحث الثاني لمعرفة تداعياته وانعكاساته القانونية على الأطراف المعنية بهذا القانون.

خطة البحث:

المبحث الأول: الأسباب الرئيسية التي أدت إلى سن قانون جاستا.

المطلب الأول: تعريف قانون جاستا ومضمونه.

المطلب الثاني: الأسباب والدوافع وراء سن قانون جاستا.

المبحث الثاني: الأبعاد القانونية والسياسية لقانون جاستا.

المطلب الأول: الأبعاد السياسية في قانون جاستا.

المطلب الثاني: تداعيات ونتائج هذا القانون.

المبحث الأول: الأسباب والأهداف الرئيسية التي أدت إلى سن قانون جاستا.

لا شك أن لكل قانون مرامي يتغيَاها وأهداف يؤسس لبنائها؛ ولا شك، كذلك، أن لكل قانون دوافع وأسباب يقوم عليها وحجج يتوسل بها للبلوغ لمسعاه. وقانون جاستا يذهب في هذا الاتجاه، إذ له أهداف معلنة وأخرى مختفية على الباحث إخراجها من بين سطور الأحداث؛ وهذا القانون يدخل في خانة القوانين الخطيرة التي لها من التداعيات الوخيمة التي لا يحمد عقباها ولا يعرف منتهاها، وقبل الدخول في صلب نقاش أسباب ودوافع هذا القانون، نتعرف بادئا على ماهيته والمقصود به.

المطلب الأول: تعريف قانون جاستا ومضمونه.

دائما ما يجد الباحث في العلوم الاجتماعية بشكل عام، صعوبة منهجية في تعريف المفاهيم تعريفا دقيقا يرفع عنها كل لبس وغموض، لأنه يرتبط بالسياقات التي أنشأته. لكن الأمر يختلف عندما يتعلق الأمر بمصطلح قانوني أو بتعريف قانون ذاته، فتنبري هنا صعوبة من نوع أخر، تتجلى في تحديد المعنى الذي أراده صاحب القانون له، وسنحاول تلمس تعريف قانون جاستا من خلال ما يلي.

الفقرة الأولى: تعريف قانون جاستا.

تعتبر عبارة "جاستا "JASTA مختصر للكلمات التالية: Justice Against Sponsors of Terrorism Act بمعنى "العدالة في مواجهة رعاة النشاط الإرهابي"، وقد أصدره مجلس الكونغرس الأمريكي، ويعد هذا القانون تعديلاً على قانون أخر مثيل له في المضمون، صدر في العام 1967 ويعطي أيضا، الحصانة لبلدان أخرى من الملاحقة القضائية في الولايات المتحدة[4].

(4) http://orient-news.net/ar/news_show

ويعد هذا القانون امتداد لمنظمة تتكون من أسر وأهالي والناجين من أحداث 11 سبتمبر 2001 من أجل العدالة ضد الإرهاب، والتي تتكون من 9000 عضو، يبحثون عن الحقيقة والمحاسبة والعدالة ضد كل مرتكبي جرائم ذلك اليوم الرهيب[5].

ومن جهة أخرى، يذهب بعض الباحثين المهتمين بالشؤون السياسية الأمريكية إلى القول بأن قانون جاستا هو محاولة من مجلس الكونجرس الأمريكية للحد من العقبات التي يواجهها عائلات ضحايا الإرهاب عند رفع الدعاوى القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد الدول الأجنبية الراعية للإرهاب والمسؤولين الذين يدعمون الإرهاب[6].

وإذا، فهذا القانون ليس تشريع عادي يمكن التعامل معه كباقي القوانين الجاري بها العمل، ولا يمكن، كذلك، التعامل معه على أنه قانون خرج بشكل اعتباطي، بل إنه من القوانين المخطط لها مسبقا التي تم الإعداد لها منذ سنوات طويلة، إذ يظهر أن له إرهاصات وجذورا سياسية وأمنية لا يمكن اعتبارها وليدة اللحظة، بل هناك من اعتبره ابتزاز مقنن لدول الخليج وعلى رأسها دولة الحرمين الشريفين[7].

الفقرة الثانية: مضمون قانون جاستا.

بلا شك أننا أمام قانون استثنائي يشكل حقيقة، خروج عن المألوف في القوانين الدولية الجاري بها العمل، وقد يشكل، كذلك، سابقة قانونية تجهز على الأسس التي إنبنى عليها القانون الدولي المتمثلة، أساسا، في مسألة "الولاية القضائية"، ومسألة "الحصانة"، ومسألة "السيادة"[8] (كما سنرى لاحقا)؛ فإذا ضربت هذه الأسس، فسنكون أمام طور أخر من العلاقات الدولية، حيث يبسط القانون الداخلي ولايته القضائية على بعض الدول وفي مقدمتها الدول الضعيفة سياسيا واقتصاديا.

وعموما، فإن هذا القانون يتكون من سبعة مواد، تحيل المادة الأولى إلى عنوان هذا القانون المسمى "قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب"، بينما المادة الثانية تتحدث عن الخلاصات التي خلص إليها الكونجرس والتي تتجلى في خطورة الإرهاب على أمن وسلامة أمريكا وتأثيره السلبي على اقتصادها... بينما تجلى غرض هذا القانون، في " توفير أوسع نطاق ممكن للمتقاضين المدنيين تمشياً مع دستور الولايات المتحدة للحصول على تعويض من الأشخاص والجهات والدول الأجنبية حيثما تمت تصرفاتها وأينما كانت والتي قامت بتقديم دعم جوهري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر إلى منظمات أجنبية أو أشخاص ضالعين في أنشطة إرهابية ضد الولايات المتحدة".

فيما تحدثنا المادة الثالثة عن مسؤولية الدول الأجنبية عن الإرهاب الدولي الممارس ضد الولايات المتحدة، وتضيف المادة الرابعة المسؤولية عن المساعدة والتحريض في القضايا المدنية المتعلقة بأعمال الإرهاب.

وتشير المادة الخامسة إلى وقف الدعاوى لحين انتهاء المفاوضات مع الدولة أو الدول المعنية لمدة لا تزيد على 180 يوماً، حيث يحق لمحكمة أميركية وقف دعوى ضد دولة أجنبية إذا ما شهد وزير الخارجية بأن الولايات المتحدة تشارك في محادثات بنية حسنة مع الدولة الأجنبية المدعى عليها بغية التوصل إلى حلول للدعاوى المرفوعة على الدولة الأجنبية أو على أي جهات أخرى مطلوب إيقاف الدعاوى المرفوعة بشأنها. وأخير فالمادة السادسة تعلن عن استقلالية النصوص بينما المادة السابعة تحدد تاريخ سريان هذا القانون.

---

(5) PASSJASTA.ORG, Justice Against Sponsors of Terrorism Act – JASTA S.2040/H.R.3815

(6) Worth Reading: Justice against sponsors of terrorism (JASTA and its international impact), June 17, 2017 by edecapitani

(7) قانون "جاستا".. سلاح ابتزاز أمريكي "مدمّر للعلاقات الدولية"، الخليج أونلاين، الخميس 19 أكتوبر 2017.

(8) تعدد مفاهيم السيادة والتي منها: السلطة العليا المطلقة التي تفردت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال؛ ومنها: السلطة العليا التي لا تعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها.

المطلب الثاني: الأسباب والدوافع وراء سن قانون جاستا.

تظل الأسباب الحقيقية لسن قانون جاستا عصية عن الإدراك، لكن ذلك لا يمنع من ادراك بعضها ضمن سياقات مختلفة تبوح بها ما بين السطور وما خلفها، والتطبيقات المختلفة التي ستعلن عنها أحكام المحاكم الأمريكية.

الفقرة الأولى: أسباب سن قانون جاستا.

لعل أول الأسباب الظاهرة التي كانت وراء خروج قانون جاستا للعلن هو أن أغلب أسر ضحايا أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت برجي التجارة العالمية في نيويورك، قاموا بتشكيل جمعيات تتضمن جميع عوائل وأسر الضحايا وكل المتضررين من تلك الأحداث المأساوية، في سبيل الضغط على الحكومة ومجلس الكونجرس من أجل إيجاد إطار قانوني يخول لهم الاستفادة من التعويض جراء الضرر المادي والمعنوي الذي لحقهم؛ وذلك تأسيا بما وقع في قضية لوكربي التي اتهم فيها مواطنين ليبيين بتورطهم في تفجير طائرة ركاب أميركية تابع لشركة طيران "بان أمريكان" كانت تحلق فوق قرية لوكربي في اسكتلندا سنة 1988. وفي عام 2003 قام الرئيس الليبي معمر القذافي بقبول المسؤولية عن تفجير لوكربي ودفع جميع التعويضات لأسر الضحايا، لكنه في الوقت ذاته أصر على أنه لم يعطى الأمر بالهجوم[9].

الفقرة الثانية: أهداف قانون جاستا.

لقد قام أسر ضحايا 11 سبتمبر 2001 برسم العديد من الأهداف والغايات التي يجب الوصول إليها، ولعل أبرز هذه الأهداف تتمثل في البحث عن الحقيقة والمحاسبة والعدالة ضد كل من تورط في أحداث الإرهابية التي ضربت برجي التجارة العالمية.

"seeking the truth, accountability and justice against all perpetrators of the September 11, 2001 terrorist attack against our nation[10]".

ومن جانب أخر، فقد جعلت منظمة أسر ومحامو ضحايا تلك الأحداث لنفسها ثلاثة أهداف يجب تحقيقها، وهي كالتالي:

حماية حقوق الضحايا: حيث يتوخى من خلال هذا القانون تمكين المواطنين العاديين من اتخاذ جميع الإجراءات القانونية ضد أولئك الذين يقدمون دعما ماليا أو ماديا لتنفيذ أعمال الإرهاب والقتل والجرح وكل أشكال التعذيب الجسدي والنفسي؛ وذلك خارج نطاق العدالة والقضاء في الولايات المتحدة.

إزالة غطاء الحصانة السيادية: حيث أن الدولة الأجنبية لا يمكنها أن تتمتع بالحصانة إذا تبث أنها متورطة أو تقوم بإجراءات من شأنها دعم الأعمال الإرهابية التي تحدث في الولايات المتحدة.

إعادة تأسيس الولاية القضائية: لأن القانون يقتضي وقوع الضرر في الولايات المتحدة فقط، وأن المحاكم الأمريكية لها الاختصاص القضائي على الأعمال التي تنفذ جزئيا خارج الولايات المتحدة التي تنتج أضرار أو خسائر داخل الولايات المتحدة الأمريكية[11].

وعلى هذا الأساس فإن قانون جاستا يهدف إلى إعادة تأسيس العدالة التصالحية Restorative Justice وإجراء كل ما من شأنه تصحيح الهفوات التي كانت في القوانين السابقة، وتصحيح الأخطاء المحتملة التي وقعت وقد

(9) Mohammed Cherkaoui, The U.S. JASTA: An Asset or a Liability for America Abroad? Wednesday, 28 December 2016, Aljazeera center for studies.

(10) 9/11 Families & Survivors United for Justice Against Terrorism, JASTA Facts

(11) ibid

تقع من طرف المحكمة الفدرالية والتي كانت تقرر بأنه لا يمكن متابعة أي أحد ولا محاسبته سواء كان داعما أو ممولا للضربات الإرهابية داخل الحدود الأمريكية طالما أنها قدمت المال أو الدعم من خارج الولايات المتحدة الأمريكية[12].

وكذلك، على المشرع واجب أخلاقي يتمثل في جعل كل المواطنين الأمريكيين يستفيدون من الحق في الحصول على تعويض مناسب جراء ما لحقهم من وضرر وتسبب لهم من معاناة نفسية لا يطويها مر الزمان؛ إذ أن مرتكب الجرائم الإرهابية سيحاسب بغض النظر عن مكان أو جهة الدعم المالي. وهو ما سيجعل الولايات المتحدة الأمريكية بلد العدالة وموطن مستقر للعيش الآمن[13].

المبحث الثاني: الأبعاد القانونية والسياسية لقانون جاستا.

ليس من نافل القول، التأكيد على أن قانون جاستا قانون غير عادي وتم سنه في توقيت غير عادي، مما يعطي انطباعات أولية شديدة الالتباس والغموض حتى على ذوي الاختصاص، لذا يجب التعامل معه بشكل جدي وحذر في ذات الوقت؛ لأن، وكما هو معلوم، هذا القانون سيجر دول كثيرة وكبيرة إلى القضاء بمجرد تبوث أن جنسية منفذي عمليات 11 سبتمبر 2001 كانوا يحملون جنسيات تلك الدول، وبالتالي سيتم اعتبارها، على هذا الأساس، دول راعية للإرهاب؛ وهنا تطرح عدة تساؤلات على رأسها مدى تحمل الدولة مسؤولية أعمال رعاياها ومواطنيها خصوصا إذا كانوا لا يعيشون فيها أو كانوا يملكون أكثر من جنسية أو كانوا من هؤلاء الذين يحملون فكرا متطرفا لا يؤمن بالدولة الوطنية ولا يحملون في أعناقهم بيعة لحكامها !؟ فكيف يعقل، والحال هذه، تحميل مسؤولية لدول هي أصلا مستهدفة من هذا الفكر الشاذ والغريب عن مجتمعاتنا.

المطلب الأول: الأبعاد السياسية في قانون جاستا.

لا يخفى على كل متتبع للقضايا الدولية إلى أن مراميها تتعدد بتعدد الفاعلين، وإن كانت القضية ذات بعد قانوني صرف، فذاك لا يمنع من أن لها شق سياسي أو اقتصادي والعكس صحيح.

الفقرة الأولى: الأبعاد السياسية.

ومن هذا المنطلق، ذهب العديد من المحللين والباحثين في الشأن الأمريكي، إلى القول بأن قانون جاستا له أبعاد سياسية أكثر منها قانونية، واقتصادية أكثر منها قضائية، تروم الهيمنة على مقدرات السوق النفطية في الخليج العربي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، لأن أغلب منفذي العمليات الإرهابية في 11 سبتمبر كانوا يحملون الجنسية السعودية (15 شخص تقريبا)، إلا أن هذه الأخيرة تبرأت أكثر من مرة من ذلك الفكر المتطرف، وأنه لا علاقة لها بهم، خصوصا وأنهم تلقوا تعليمهم في الخارج.

ومن المفارقات العجيبة في هذا الصدد، والتي لم ينتبه لها أغلب الباحثين والمتتبعين لظاهرة الإرهاب والجماعات الإسلامية، أن هؤلاء الإرهابيين، أغلبهم ليس من خريج المدارس الشرعية ولا الجامعات الإسلامية كالأزهر والقرويين والزيتونة ولا جامعة أم القرى...بل إن غالبيتهم الساحقة من خريجي كليات العلوم. وهذه في الواقع، نقطة تستوجب الوقوف عندها مليا، ومعرفة السبب الحقيقي وراء هذه المفارقة. وفي نظرنا أن الفكر المتطرف في أغلبه فهم خاطئ للدين، لم يتم تلقينه من مصادره الأصلية، ولم يتم تهذيب حاملي هذا الفكر؛ لأنهم من خريجي جامعات لا علاقة لها بالفكر الديني ولم يتربوا التربية الدينية الصحيحة؛ فغالبية مصدرهم الديني مسقاة من منابع خارج النبع

(12) ibid

(13) B. Kerrey, "No Need to Veto JASTA", The Hill, 16 September 2016 http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign policy/296316-no-need-to-veto-jasta

الأصلي التقليدي أو تلقين ذاتي، ولا يخفى خطورة التعليم الذاتي إذ يؤدي بصاحبه إلى سلك مسالك لا تحمد عقباه، حيث يقوم بتفسير أحاديث وآيات طبقا لتوجهه الفكري دون الرجوع إلى أهل الاختصاص.

ولا يختلف اثنان، أن وراء هذه الهجمات الإرهابية تقف منظمات وقوى وجماعات منظمة تمول هذا الفكر الغريب، كما أنه لا يمكن مساءلة الدولة عن أفعال رعاياها خارج حدودها؛ فالدولة مسؤولة فقط عن الجرائم المرتكبة داخل حدودها الجغرافية[14]. إلا أن الواقع الدولي اليوم لا تسوده، في كثير من الأحيان، مبادئ القانون الدولي، بل يحتكم إلى مقومات القوة وليس القانون، ولا يخفى الفارق الشاسع بين مكامن القوة والمبادئ القانونية التي قامت على التراضي والتوافق بين الدول بشكل متساو[15]، فالقانون الدولي يؤسس لتعزيز السلم والتعاون الدولي[16]، والذى يعطي السيادة لكل دولة، لكن هذه السيادة لا تفتأ تضيق مع تطور سلطة تنفيذية عالمية، وأولوية المنظمات الدولية[17]، الذمي بدأ دورها يتعاظم يوم بعد يوم. ورغم المساواة بين الدول في السيادة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أنها غير متساوية في السيادة في مجلس الأمن، حيث هذا الأخير تسيطر عليه خمس دول تحظى بحق الفيتو، وعشر أخرى ليس لها حق الفيتو مما يكرس نوع من التبعية للقوى العظمى.

ولم تسلم السيادة من العديد من الانتقادات، حيث يرى مجموعة من الفقهاء على أن السيادة تتعارض مع النظام القانوني الدولي؛ ويتجلى لنا ذلك بشكل لا لبس ولا غموض فيه من خلال قانون جاستا، الذي يمنح للولايات المتحدة الأمريكية شرعية التدخل في شؤون دول أخرى؛ وبالتالي تنتقص من سيادتهم؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى التحول عن فكرة السيادة التقليدية إلى السيادة المتطورة[18].

والبعد السياسي يتضح أكثر من خلال العديد من المؤشرات، أهمها التقارب السعودي الروسي، والحديث عن صفقات كبيرة بين البلدين، الأمر الذي يستدعي وقفات جادة لتدارك ما يمكن تداركه؛ لأنه أمر مرفوض في دوائر صنع القرار الأمريكي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية منزعجة من التحركات السعودية، سواء تجاه إيران أو داخل سوريا أو في لبنان أو اليمن... وبالتالي، هناك تباين في المواقف بين واشنطن والرياض حول السياسات الإقليمية والدولية.

ومما يزيد البعد السياسي تأكيدا هو توقيت خروج هذا القانون إلى العلن، إذ جاء نتيجة لتأزم العلاقات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، وانهيار التحالفات القديمة بينهما، وهناك من الباحثين من يرى أنه أتى بغية السيطرة على الأصول السعودية في الولايات المتحدة، بغطاء قانوني، حيث تتجاوز الإيداعات الرسمية فيها الألف مليار دولار[19]. إلا أن هذه الأرقام لا تهم إذ قد يكون مبالغ فيها، لكن ما يهمنا هو أن العلاقات الأمريكية ساءت في الفترات السابقة وستزداد سوءا بعد إنفاذ قانون جاستا.

وهناك أوجه أخرى تؤكد على أن هذا القانون هو قانون مسيس، وهو ما نجده في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون جاستا نفسه، حيث أجازت للمحكمة وقف الدعوى المقامة ضد دولة أجنبية، إذا شهد وزير

---

(14) عبد المنعم المشاط، الأهرام، الثلاثاء 17 من محرم 1438 هـ 18 أكتوبر 2016 السنة 141 العدد 47433.

(15) أنظر المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

(16) عيسى دباح، موسوعة القانون الدولي، المجلد الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003، ص9.

(17) سعد الركراكي، محاضرات في القانون الدولي العام، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، ط2، 1993، ص44.

(18) عبد الباقي نعمة عبد الله، القانون الدولي العام، دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، دار الأضواء، ط1، 1990 ، ص225.

(19) احمد الصالح: قانون جاستا: أميركا دولة فوق الدول، رأي اليوم، October 15, 2016.

خارجية الولايات المتحدة أن هنالك محادثات مع تلك الدولة بنية حسنة بغية إيجاد حلول للدعوى المرفوعة. ولا يخفى على ذي عقل ما في هذه الفقرة من فتح المجال للابتزاز السياسي.

الفقرة الثانية: الأبعاد القانونية في قانون جاستا.

لا شك أن قانون جاستا يثير عدة إشكالات قانونية ويترك مجموعة من الأسئلة عالقة في الذهن بدون إجابات كافية، ويبقى أخطرها وأعقدها سؤال السيادة رغم أن هذا المبدأ عرف اهتزازا وتراجعا مراراً وتكراراً خصوصا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي انتهكت سيادة العراق تحت ذريعة امتلاك صدام لأسلحة الدمار الشامل؛ وهو ما جعلها تعتدي على سيادة العراق ومن بعدها أفغانستان لهذه الناحية، و قد تطور هذا التدخل حين أصبح ممكنا تحت اسم التدخل الإنساني، والتدخل من أجل نشر مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، و لكن هذه المرة الأولى التي يتم فيها اختراق مبدأ السيادة من أجل إسقاط سيادة الدول أمام القضاء الوطني لدولة أخرى؛ وهو ما يعد سابقة أولى و فريدة بكل معنى الكلمة في تاريخ القانون الدولي[20].

والمتعارف عليه في الأعراف الدولية أن مبدأ سيادة الدول على أراضيها يتنافى مع خضوع هذه الدول للقضاء الوطني للدول الأخرى. وعليه، يكون ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون جاستا، بأن جعلت حصانة الدول تسقط أمام القضاء الأمريكي، يعتبر سابقة لا مثيل لها في تاريخ العلاقات الدولية، سيكون لها تأثير كبير في استقرار قواعد القانون الدولي العام، بل وإعادة النظر في كثير من أحكامه التي استقر عليها العرف الدولي ردحا من الزمن[21].

ولا يخفى كذلك، تأثير القانون على العلاقات الدولية والقانون الدولي، لأنه يعتبر متناقضا بشكل صريح وواضح لقواعد القانون الدولي المترسخة لدى فقهاء القانون الدولي. خصوصا تلك المتعلقة أساسا بالحصانة للدول ذات السيادة الممنوحة لجميع الدول المستقلة، وعدم مقاضاتها أمام المحاكم الوطنية للدول الأخرى، وهكذا، فإنه يعلي من التشريعات المحلية على حساب تشريعات القانون الدولي؛ وهو الأمر الذي يعد سابقة دولية خطيرة، ويؤسس لمرحلة جديدة، من الممكن أن تسودها الفوضى والاضطراب في النظام الدولي، وربما يهدم أسسا طالما كانت حصنا حصينا في حماية الترسانة الراسخة للقانون الدولي التي بدأت تأكلها معاول الهدم الأمريكي.

ومن ناحية أخرى، فإن قانون جاستا يثير كذلك في القانون الدولي ما يعرف بمسؤولية الدولة، التي هي نظام قانوني يحاول تعويض شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة عمل أو تصرف قام به شخص أخر أو أكثر من أشخاص القانون الدولي[22]. وهناك من يعرفها بكونها تلك" الرابطة القانونية التي تنشأ في حالة الإخلال بالتزام دولي بين الشخص الذي أخل بالالتزام والشخص الذي تضرر بنتيجة هذا الإخلال، ويترتب على هذه الرابطة أن يلتزم الشخص بإزالة ما ينتج عن عمله من أثار، كما يحق للشخص المتضرر المطالبة بالتعويض.

(20) Ibtissem Lassoued, Wait, JASTA Second… What About Sovereign Immunity? An Overview of the Controversial Justice Against Sponsors of Terror Act ("JASTA") from a Middle East Perspective, Dec-Jan 2017, http://www.tamimi.com/en/magazine/law-update/section-14/dec-jan-2017/wait-jasta-second-what-about-sovereign-immunity-an-overview-of-the-controversial-justice-against-spo.html

(21) JASTA: Impact on the Principle of Sovereign Immunity, November 3, 2016 - Posted by: MJIL Online - In category: Michigan Journal of International Law - No responses.

(22) نبيل بشير، المسؤولية الدولية في عالم متغير، مطبعة عبير، القاهرة، 1994، ص. 121-122

وهذه الرابطة هي الأثر الوحيد الذي يترتب في نطاق القانون الدولي على عدم الوفاء بالالتزام الدولي، هذا ما يميز المسؤولية الدولية عن المسؤولية الداخلية"[23].

وحتى تقوم هذه المسؤولية في حق الدول، فيجب توافر ثلاثة شروط أساسية وهي كالتالي:

1. لابد من وجود علاقة قانونية تربط بين الشخص المتضرر والدولة التي تطالب بحقه، لأن الدولة تمارس حمايتها الدبلوماسية على الشخص الذي تعرض لضرر دولة أخرى؛
2. يجب استنفاذ كل طرق القضاء الداخلية من طرف الشخص الأجنبي الذي تعرض للضرر قبل طلب الحماية الدبلوماسية لدولته، أي لا يمكن تحريك دعوى المسؤولية قبل القيام بهذا الشرط؛
3. يجب توفر حسن سلوك المدعي أي ما يعرف بالأيدي النظيفة، أي أن الشخص المدعي يجب أن لا تكون له سوابق قضائية، ولا يكون يمارسها بشكل اعتيادي من أجل كسب التعويضات[24].

وجميع الشروط المذكورة لا يستجيب لها مضمون قانون جاستا، لأن المطالبة بالتعويض على أساس المسؤولية الدولية يأخذ شكل مطالبة بين وحدتين سياسيتين ومتساويتين في القانون، متماثلين في الشكل ويكونان معا من الأشخاص المباشرة في القانون الدولي[25]. وهو الأمر الغائب في قانون جاستا، لأن الأفراد غير معنيين بالقانون الدولي العام، ولا يخاطبهم أصلا.

ورغم أن الدولة تسأل عن أفعال السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، إلا أنها غير مسؤولة في الأصل عن تصرفات الأفراد العاديين، حسب الرأي الراجح في الفقه، سواء تعلق الأمر باعتداءات يقوم بها رعاياها على مواطنين أجانب أو على أجهزتها، أو يقومون بها مواطنوها بصفتهم الشخصية ولا تتعلق بوظائفهم تمس دول أخرى؛ فلا تتعدى مسؤوليتها في الحفاظ على الأمن والنظام في حيزها الجغرافي[26]. وهو الأمر الذي نجده في أحداث 11 سبتمبر 2001. إذ أن المادة الخامسة الخاصة بالمثول أمام المحاكم الأمريكية، والسادسة الخاصة بالتعويض المادي، لا تنص على الأفراد العاديين بل يستشف من مضمونها أنهما تتحدث عن أفراد وكيانات ودول تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر الإرهاب، ولا توجد لحد الآن أية صلة تجمع بين المشتبه بهم والدول التي يحملون جنسياتها. فمن غير المعقول تحميل الدولة مسؤولية عمل إرهابي بمجرد يأن ذلك الفرد الذي قام بها حمل جنسيتها ما لم يثبت بشكل قاطع لا مرية فيه أنه مدعوما رسميا بشكل مباشر أو غير مباشر من تلك الدولة. لأن هذا الوضع إذا تم تقريره سيفسح المجال للعديد من الإشكالات القانونية التي لا حل لها، وستسير على نهجه جميع الدول المتضررة من الاعتداءات الإرهابية مثل (أحداث باريس ولندن وبرشلونة والدار البيضاء وسيناء..)، وهو أمر دونه صعوبات جمة.

إذا، فقانون جاستا هو خروج على مبدأ المسؤولية الشخصية، ولكنه مؤسس على محض افتراض أن شخص ما ينتمي إلى دولة معينة، فمجرد أن شخصا ما يحمل جنسية دولة معينة، يتم مساءلة تلك الدول من طرف قانون جاستا؛ وهذا يخالف ما تعارف عليه التراث المتراكم من الفكر القانوني الذي أنتجه فقهاء القانون عبر السنوات الماضية، وهو ما يؤدي إلى نتائج غير منطقية وعبثية وكارثية، سيجعل من الممكن محاكمة السعودية وتحميلها مسئولية فعل إرهابي هي الأولى مستهدفة منه، ويجعلها تدفع التعويضات لمجرد أنه يحمل جنسيتها؟ لأن

---

(23) محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، دار الفكر، دمشق، 1973، ص149.

(24) عائشة واسمين، القانون الدولي العام، مصادره، أشخاصه، مجالات تطبيقه، ط1، 2005، ص241.

(25) عبد الباقي نعمة عبد الله، القانون الدولي العام، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الأضواء، ط1، 1990 ، ص226.

(26) نفس المرجع السابق، ص 227.

السعودية أكثر من مرة ضربها الإرهاب من خلال هجمات تنظيم القاعدة، كما حدث في الخُبر والرياض، ولكي يكون هذا مقبولا ولو على مضض، فيجب أن يكون هناك حد أدنى من علاقة الاشتباه والتبعية من قبل الدولة وأولئك الأفراد سواء بالتوجيه أو الإشراف أو الدعم المالي أو اللوجستيكي.

كما أن هذا القانون يضرب بعرض الحائط العديد من المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وأدوارهما في تحقيق الأمن وحفظ السلم العالمي[27].

المطلب الثاني: تداعيات ونتائج هذا القانون

لا شك أن هذا القانون له من التداعيات ما يعجز القلم عن سردها لكن نكتفي بتبيان أبرزها؛ ولعل أهمها تبقى التداعيات السلبية على الدبلوماسية الأمريكية وعلى صورة وسمعة أمريكا في الخارج[28]. إذ بات من الصعب التعامل مع الإدارة الأمريكية بدون موارية وحذر، لأنه يصعب الوثوق في تشكيل تحالفات معها دون أن تتراجع عنها تحت ذرائع قانونية بغية الوصول لأهداف مالية واقتصادية.

الفقرة الأولى: التأثير على العلاقات الأمريكية السعودية

غني عن البيان أن أغلب منفذي هجمات 11 سبتمبر 2001 كانوا يحملون جنسيات سعودية، وهو الأمر الذي جعل أغلب الباحثين والمتتبعين يربطون بين قانون جاستا والمملكة العربية السعودية باعتبارها هي المستهدفة الأولى من هذا القانون[29]، رغم أن بنود القانون لم تتعرض للسعودية ولم تأتي على ذكر اسمها، لكن بالنظر إلى أن أغلب منفذي الهجمات الإرهابية كانوا من السعودية؛ ولا يخفى على ما في هذا الربط بين المملكة العربية السعودية ورعاية الإرهاب، من تجني غير مبرر، يهدف إلى الإساءة إلى سمعة المملكة وتشويه صورتها أمام العالم.

وفي هذا الصدد، فإن جميع التحقيقات التي قامت بها الإدارة الأمريكية في عهد بوش وأوباما وبتوجيه من الكونجرس، لم تعثر على دليل واحد يفيد بتورط رسمي للمملكة العربية السعودية؛ وهو ما أكده تقريرها الصادر في 2004 مؤكدا بأنه لا وجود لأي ارتباط رسمي أو غير رسمي بين منفذي الهجمات الإرهابية وبين السعودية[30]. وهو الأمر نفسه سيؤكده مكتب التحقيقات الفدرالي سنة 2014 بعدما طلب منه الكونجرس ذلك، وخرج بنتيجة مفادها أن لا جديد في الموضوع، والوثائق التي وجدت في مخبأ أسامة بن لادن في باكستان بعد أن تم قتله في 2 مايو 2011 في أبوت آباد الواقعة على بعد 120 كم عن إسلام أباد بباكستان في عملية اقتحام أشرفت عليها وكالة الاستخبارات الأمريكية ونفذها الجيش الأمريكي، لم تثبت شيئا[31]. وتأتي أخر هذه التحقيقات هي الأخرى بدون أية دليل يثبت تورط السعودية، ولو بشكل غير رسمي، في ذلك اليوم الرهيب، حيث أكدت لجنة هجمات سبتمبر، بعد أن رفعت عنه السرية، أنه لا علاقة للسعودية لا من قريب أو من بعيد بتلك الأحداث المأساوية[32].

---

(27) عبد الله بن بجاد العتيبي، قانون جاستا، مقال منشور بموقع العربية، بتاريخ 17 سبتمبر 2017.

(28) WP Editorial Board, "Mob legislating by Congress", The Washington Post, 1 October 2016

(29) تداعيات قانون "جاستا" على العلاقات الأميركية –السعودية، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، أكتوبر 2016.

(30) National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, The 9/11 Commission Report (July 2004), p. 171, accessed on 13/10/2016, at: http://govinfo.library.unt.edu/911/report/index.htm

(31) Bruce Riedel, " What JASTA will mean for U.S.- Saudi relations," Brookings Institution, 3/10/2016, accessed on 13/10/2016, at: http://brook.gs/2dH3DHp

(32) Andrew J. Bowen, " 28 Pages, Zero Proof of Anything," Foreign Policy , 22/7/2016, accessed on 13/10/2016, at: http://atfp.co/2dLAE7E

ومن جهة أخرى، يرى بعض الباحثين أن أسس التحالف الأمريكي السعودي يمر بأسوأ حالاته منذ هجمات 11 سبتمبر 2001، ويمثل قانون جاستا مثال صارخ على هذه العلاقة غير مستقرة التي يمر بها البلدين، وهو بذلك يؤسس لمرحلة جديدة، تبدوا فيها تراجع مكانة المملكة السعودية، وتراجع أهميتها ومكانتها في الاستراتيجية الأمريكية[33]، خصوصا في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع أن الأمر لا يقف عند هذا إدارة أوباما؛ لأن القانون صوت عليه الجمهوريين والديمقراطيين بنفس الحماس والقوة، ولم تخفي المترشحة للرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون موافقتها على قانون جاستا.

وترجع أسباب وجذور الخلاف الأمريكي السعودي، إلى اختلاف أجندتهما حول عدة قضايا في الشرق الأوسط، حيث أن إدارة أوباما يبدوا عليها منذ اللحظات الأولى عدم الرضى على تواجدها المكثف بالشرق الأوسط وإغفالها منطقة أسيا-المحيط الهادئ، المنطقة الصاعدة بقوة اقتصاديا؛ لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة إدماج إيران الخصم الجيوستراتيجي للسعودية، وإعادة ترتيب أوراق البيت الخليجي ضمن مقاربة شمولية تكون إيران ضمنها وليس خارجها؛ وهو الأمر الذي أكده الخلاف القطري مع جيرانها (الإمارات والبحرين والسعودية)، واختلاف الرؤى حول الثورة السورية والأحداث في اليمن. بالإضافة إلى أن إدارة أبوما فسحت المجال بتراجعها في الساحة الدولية بعودة المارد الروسي؛ فأصبح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يحرك فاعلين ويسكت أخرين، ولعل تدخله في سوريا كان اتجاه واضحا لتأكيد هذه الحقيقة.

ومن هذا المنطلق، نرى بداية تشكل معالم جديدة للشرق الأوسط لا يعرف من هم أبرز الفاعلين فيه، بل قد لا نجانب الصواب إذ قلنا أن معالم النظام العالمي الذي صاغته الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، بدأ، هو الأخر، يعاد فيه النظر، باعتبار صعود فاعلين يزاحمون العم سام في قيادته للسفينة الدولية.

وعلى هذا الأساس، يشكل قانون جاستا مدخلا رئيسيا لرسم صورة غير مكتملة لما سوف تكون عليه العلاقات الأمريكية السعودية في غضون السنوات القادمة ميزتها اختلاف في الأجندة السياسية والمصالح الإقليمية التي ستزيد من درجة التوتر في العلاقات مما ينذر بالتأثير على المصالح المشتركة بين الطرفين خصوصا في المجالات الاقتصادية والأمنية والنفطية والعسكرية.

وعلى صعيد أخر، ترى بعض التحليلات أن المملكة العربية السعودية ليست في موضع الاتهام، إذ برأتها التقارير الأمريكية صراحة، ومنها أخرها الذي أصدرته لجنة التقصي في أحداث 11 سبتمبر، خاصة الـ 28 صفحة السرية من التقرير والتي كشف عنها أخيرا، حيث لم تشر صراحة لأي صلة بين السعودية ومسئوليها وبين مرتكبي تلك الأحداث، بل إن المملكة العربية السعودية نفسها عانت أكثر من مرة من تهديدات الإرهابيين بل واكتوت، هي أيضا، بنار الإرهاب.

وتمتلك السعودية العديد من أوراق الضغط التي تشكلها ضمانة قوية ضد أي محاكمة، كما أنه من العسير على الإدارة الأمريكية أن تدخل في صدام مباشر مع السعودية يفضي بانتهاء العلاقات الثنائية، بالنظر إلى المصالح الكبيرة والمتشابكة بينهما في عدة مجالات على رأسها المجالات الاقتصادية والعسكرية، يضاف إلى ذلك عامل النفط والقواعد الأمريكية في الشرق الأوسط. ولاشك أن رد الفعل المملكة كان قويا ومارست ضغوطا قويا داخل الولايات المتحدة وداخل الكونجرس من أجل إلغاء القانون ولو حتى مراجعته، باعتبار أن القانون صدر في سياقات ملتبسة منها أنه صدر في سياق اعتبارات انتخابية، وهو ما يفسر تأخر صدوره؛ لأنه طرح منذ عام 2009 وكان يمكن أن تظل

(33) تداعيات قانون "جاستا" على العلاقات الأميركية –السعودية، نفس المرجع السابق.

المناقشات حوله إلى أجل غير مسمى، لكن توقيت خروجه للعلن يتزامن مع اقتراب انتخابات الكونجرس وتزامنها، كذلك، مع الانتخابات الرئاسية، مما عجل بصدور القانون وبأغلبية كبيرة، ولأول مرة تم التصويت على القانون باسم كل عضو في مجلسي النواب والشيوخ، وهو ما أثر على حيادية الأعضاء؛ لأنه من الصعب على أي عضو أن يبدى الرفض، وإلا ظهر وكأنه ضد ضحايا 11 سبتمبر، فالجانب العاطفي كان حاضرا بقوة في التصويت. كما أن القانون جاء في سياق المزايدة السياسية بين المترشح الديمقراطي ونظيره الجمهوري مما جعلهما يؤيدان القانون[34].

الفقرة الثانية: التداعيات على السياسة الأمريكية.

يمثل قانون جاستا في أبسط مضامينه ضرب للحصانة السيادية للدول الأخرى، مما سيدفعها للتعامل بالمثل، وتتجلى أبرز التأثيرات التي يمكن أن ينتجها قانون جاستا على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلي:

تخوف الإدارة الأمريكية من تأثير القانون في تعاون السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا في قضايا محاربة الإرهاب وفي التعاون الاستخباراتي، فضلا على التعاون في قضايا الأمن والاقتصاد وفي الأزمة السورية واليمنية؛

تخشى الإدارة الأمريكية كذلك، من أن يكون رفع الحصانة السيادية، من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سابقة قانونية دولية تفتح المجال لمقاضاتها مستقبلا؛

قانون جاستا يرسل إشارات غير مطمئنة إلى جميع المستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الاستثمار فيها غير آمن وفي أي لحظة ممكن تجميد حسابات المستثمرين تحت أي ذريعة قانونية ما دام قانون جاستا فتح الباب لذلك؛ وهو ما يجعل كبار المستثمرين يحجمون ويتخوفون من الاستثمار في أمريكا[35].

ومن جهة أخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها في لحظة شديدة الحساسية شديدة الاضطراب أن تغامر بحليف له إمكانيات هائلة كالمملكة العربية السعودية، سواء باعتبارها المصدر الأول للنفط في العالم، أو باعتبارها المستهلك الأبرز والزبون الأهم للسوق الأمريكية خاصة فيما يتعلق بشراء السلاح الأمريكي؛ وأخيرا، تعتبر السعودية قبلة للمسلمين في كافة بقاع العالم، لا يمكن الولايات المتحدة الأمريكية التفريط فيها خصوصا في ضبط الحركات الإسلامية على اختلاف مرجعياتها.

بالإضافة إلى كونه يهدد سيادة الدول ويخلّف نتائج اقتصادية سلبية على الولايات المتحدة، فإنه يؤثر على الارتباط بالعملة الأميركية (الدولار) والأسواق العالمية، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد المحلي وسمعته في الخارج وقدرته على جذب المستثمر لأنه أصلا أدى إلى انخفاض الثقة في الاستثمار داخلها؛ ناهيك عن التداعيات الخطيرة على الأمن القومي للولايات المتحدة"، وتبعات على "الموظفين الحكوميين الذين يعملون من أجل بلادهم في الخارج".[36]

كما أن السياسة الأمريكية ممكن أن تدخل في ورطة قانونية كبيرة جرها إليها ساسة أمريكا بعدم تأنيهم وتسرعهم في تصدير هذا القانون، وهو الأمر الذي دفع ولي العهد السعودي، ووزير الداخلية، الأمير محمد بن نايف إلى القول بأن "بلادنا مستهدفة وسنحصن أنفسنا"[37].

وفي اتجاه أخر، فإن قانون "جاستا" على صيغته هاته، لن يدع أي دولة أجنبية تمتلك حصانتها أمام السلطات القضائية الأمريكية، لأن القانون، أساسا، ضرب مبدأ أصيل يقوم عليه عماد القانون الدولي؛ ففي أي

(34) http://www.ahram.org.eg/NewsQ/556459.aspx

(35) Bruce Ried el , " What JASTA will mean for U.S. - Saudi relations," Brookings Institution, 3/10/2016, accessed on 13/10/2016, at: http://brook.gs/2dH3DHp

(36) http://www.alriyadh.com/1538669

(37) https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/10/03/saudi-america-jasta-opinion

قضية قد يتم تحويلها إلى قضية المطالبة بالتعويض المالي من أي دولة أجنبية مقابل ما تسبب لها من ضرر مادي أو معنوي تم إلحاقه بأفراد أو ممتلكات ناجمة عن فعل إرهابي. فمن يضمن، والحال هذه، حيادية القضاء الأمريكي بعدما تم تسييس آلام الناس ومعاناتهم لصالح أموال باهظة يشترى بها صوت العدالة؛ فالقانون الذي خرق الأعراف الدولية والقواعد القانونية التي سار علها الفقه منذ عقود من الزمن.

الخاتمة

لم يكن قانون جاستا قانونا اعتباطيا تم إخراجه بطرق سلسة كبقية القوانين الجاري العمل بها، بل إنه قانون يؤسس لما بعده، ويعيد النظر في العديد من القضايا؛ ويرسم لرؤية أمريكية مختلفة عن السابق. ومن هنا خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

أولا: النتائج:

1. خلصنا إلى أن قانون جاستا يستهدف بشكل مباشر دول الخليج العربي وبالأخص المملكة العربية السعودية، وإلا كيف يفسر لنا ردود الأفعال سواء الأمريكية أو السعودية التي تصب في هذا الاتجاه، أما باقي الدول ومنها الدول العربية والإسلامية فلم يرمش لها جفن ولم يحرك لها ساكن. ولا نريد أن نكون متشائمين أكثر من اللازم، لكن الأمر الواقع يفرض علينا ذلك، وإلا أن نكون حذرين على الأقل في التعامل معه.
2. جاء قانون جاستا في سياق شديد التوتر شديد الحساسية، وفي زخم سياسي لا يكاد يهدأ (الأزمة السورية واليمنية وقبلها العراقية المستمرة إلى الحين)، إنه يريد توفير أوسع نطاق - يستند إلى القضاء برمزيته المتعالية خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية- هذا النطاق القانوني والقضائي يفتح مجال للمتقاضين المدنيين وغيرهم للحصول على تعويضات باهظة التكلفة من الأشخاص والجهات والدول الأجنبية التي تورطت في تقديم دعم جوهري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لأفراد أو منظمات تعتبر مسؤولة عن أنشطة إرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

التوصيات:

1. لا بد من تكثيف الجهود لدرء مخاطر هذا القانون، بحيث تجتمع الدول التي لها مكانتها في المسرح الدولي وتعلن رفضها لهذا القرار غير المسؤول.
2. إعلان الدول الصديقة في المجتمع الدولي تضامنها التام مع الدول التي قد يؤثر علها؛ لأن بهذا التضامن ستحمي الدول هيبة العدالة ولا يتم التلاعب بها من خلال ممارسات قانونية وقضائية؛ وهي في أصلها حسابات سياسية ضيقة ومحدودة الأثر في الزمن، في مقابل ضرب أسس التي قام علها القانون الدولي لمدة زمنية غير يسيرة.
3. نوصي بتكثيف الجهود بين مختلف المهتمين بهذا الملف الذي لا محالة ستنعكس أثاره السلبية على الجميع، فلا مفر من فتح كل الجبهات الإعلامية للتعريف بخطورته ومآلاته غير المحسوبة.
4. وكذلك فتح نقاش أكاديمي بين فقهاء وأساتذة القانون والمهتمين بهذا الشأن للتنديد بهذا المس الخطير بمبادئ القانون المتعارف علها، وأنها ليس في يد أي أحد يتلاعب بها كيف ما يشاء.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الكتب:

1. نبيل بشير، المسؤولية الدولية في عالم متغير، مطبعة عبير، القاهرة، ب.ت.
2. محمد عزيز شكري، المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم، دار الفكر، دمشق، 1973.
3. عائشة واسمين، القانون الدولي العام، مصادره، أشخاصه، مجالات تطبيقه، ط1، 2005.
4. عبد الباقي نعمة عبد الله، القانون الدولي العام، دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الأضواء، ط1، 1990.
5. عيسى دباح، موسوعة القانون الدولي، المجلد الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2003.
6. سعد الركراكي، محاضرات في القانون الدولي العام، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، ط2، 1993.

ثانيا: مواقع الكترونية:

1. http://www.rudaw.net/arabic/opinion/11102016
2. http://orient-news.net/ar/news_show
3. PASSJASTA.ORG, Justice Against Sponsors of Terrorism Act – JASTA S.2040/H.R.3815
4. B. Kerrey, "No Need to Veto JASTA", The Hill, 16 September 2016 http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign policy/296316-no-need-to-veto-jasta
5. http://www.ahram.org.eg/NewsQ/556459.aspx
6. https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/10/03/saudi-america-jasta-opinion

ثالثا: مقالات:

1. قانون "جاستا".. سلاح ابتزاز أمريكي "مدمّر للعلاقات الدولية"، الخليج أونلاين، الخميس 19 أكتوبر 2017.
2. عبد المنعم المشاط، الأهرام، الثلاثاء 17 من محرم 1438 هـ 18 أكتوبر 2016 السنة 141 العدد 47433.
3. عبد الله بن بجاد العتيبي، قانون جاستا، مقال منشور بموقع العربية، بتاريخ 17 سبتمبر.
4. تداعيات قانون "جاستا" على العلاقات الأميركية –السعودية، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، أكتوبر 2016.
5. احمد الصالح: قانون جاستا: أميركا دولة فوق الدول، رأي اليوم، October 15, 2016.

رابعا: مراجع أجنبية:

1. Worth Reading: Justice against sponsors of terrorism (JASTA and its international impact), June 17, 2017 by edecapitani
2. Mohammed Cherkaoui, The U.S. JASTA: An Asset or a Liability for America Abroad? Wednesday, 28 December 2016, Aljazeera center for studies.
3. 9/11 Families & Survivors United for Justice Against Terrorism, JASTA Facts.

4. Ibtissem Lassoued, Wait, JASTA Second… What About Sovereign Immunity? An Overview of the Controversial Justice Against Sponsors of Terror Act ("JASTA") from a Middle East Perspective, Dec-Jan 2017.
5. JASTA: Impact on the Principle of Sovereign Immunity, November 3, 2016 - Posted by: MJIL Online - In category: Michigan Journal of International Law - No responses.
6. WP Editorial Board, "Mob legislating by Congress", The Washington Post, 1 October 2016.
7. National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, The 9/11 Commission Report (July 2004).
8. Bruce Riedel, " What JASTA will mean for U.S.- Saudi relations," Brookings Institution, 3/10/2016, accessed on 13/10/2016.
9. Andrew J. Bowen, " 28 Pages, Zero Proof of Anything," Foreign Policy , 22/7/2016, accessed on 13/10/2016.

ABSTRACT: the subject of the jasta law has taken up a great space of discussion both by researchers and by international law scholars or in the media and social media, because it contains surprises that have not yet been discovered to can be understood and put it on the correct way. this law has appeared in a turbulent context (veto power exercised by former president barrack Obama), did not prevent it from being issued, and it is not yet known the main target of it, although many researchers believe that it targets Saudi Arabia's funds. there is no doubt that this law has repercussions that will affect international relations as a whole and reconsider the concept and foundations of international law.

the study concluded that this law was not issued arbitrarily but was issued to establish the cases beyond and draw for a different American vision in the region. therefore, we recommend the need to intensify efforts to prevent the dangers of this law, so that countries that have their place in the international community declare their rejection of this irresponsible decision and stand in solidarity with the states that may affect them.